

إخضاع شركات جزيرة الريم لسلطة ترخيص سوق أبوظبي العالمي



أبوظبي: «الخليج»

أعلن [سوق أبوظبي العالمي](#)، انطلاق عملياته رسمياً على جزيرة الريم، عملاً بقرار مجلس الوزراء رقم 41 لسنة 2023 الذي نص على توسيع نطاق السوق ليشمل جزيرة الريم إضافة إلى جزيرة الماربه. ويتوافق هذا التوسع مع الرؤية الاقتصادية لإمارة [أبوظبي](#)، ويؤكد على الدور المحوري الذي يلعبه القطاع المالي للإمارة في تعزيز استراتيجية التنوع الاقتصادي، فيما يدعم أيضاً استراتيجية نمو سوق أبوظبي العالمي 2023-2027 والتي تهدف إلى تنمية القطاع المالي في أبوظبي وتعزيز مكانته كمركز مالي عالمي، حيث يلعب القطاع المالي دوراً محورياً في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة. ويأتي هذا القرار في أعقاب الطلب المتزايد من مجموعة واسعة من الشركات العالمية التي اختارت أبوظبي كوجهة مفضلة لتوسيع أعمالها العالمية، حيث توسعت المساحة الجغرافية الإجمالية لسوق أبوظبي العالمي مع ضم جزيرة الريم، إلى ما يقارب الـ 14,3 مليون متراً مربعاً، لتصبح بذلك مساحة السوق الجغرافية أكبر بعشر مرات بالمقارنة مع مساحته السابقة وليصبح واحداً من أكبر المناطق المالية في العالم. حيث سيوفر هذا التوسع آفاقاً جديدة من الفرص أمام الشركات العالمية المهمة بتأسيس أعمالها في السوق

• ترتيبات انتقالية

أعلن سوق أبوظبي العالمي عن إجراء تعديلات على عدد من أنظمتها، لتوفير ترتيبات انتقالية تدعم الشركات العاملة في جزيرة الريم. حيث ستحصل هذه الشركات على إعفاء من متطلبات التسجيل والترخيص في سوق أبوظبي العالمي، كما سيتم إعفاؤها من متطلبات الالتزام ببعض من أنظمة السوق، وذلك حتى نهاية يوم 31 ديسمبر 2024، حيث تأتي هذه المهلة لإتاحة الوقت لهم للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة للعمل بعد يوم 31 ديسمبر 2024. وخلال هذه الفترة الانتقالية، قد تختار الشركات القائمة على جزيرة الريم تجديد ترخيصها الصادر من دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي أو التقدم بطلب للحصول على ترخيص أو تصريح من سوق أبوظبي العالمي. ولن تكون التراخيص الصادرة من دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي صالحة للعمل بموجبها في سوق أبوظبي العالمي بعد يوم 31 ديسمبر 2024.

• شرط إلزامي

اعتباراً من 1 نوفمبر 2023، يتوجب على الشركات الجديدة التي ترغب في اتخاذ مقر لها على جزيرة الريم، التقدم بطلب الحصول على ترخيص تجاري من سوق أبوظبي العالمي بدلاً من دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي. ومع صدور هذه التراخيص، ستكون الشركات خاضعة لقوانين ولوائح سوق أبوظبي العالمي ومتطلباته الإدارية، والتي تختلف عن تلك الخاصة بدائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي. لذلك، يتوجب على كافة الشركات التي تقدمت بطلب الحصول على ترخيص من سوق أبوظبي العالمي مراعاة القوانين واللوائح ذات الصلة، والمتوفرة عبر موقع السوق الإلكتروني، وطلب الحصول على المشورة القانونية، في حال اقتضت الحاجة.

قانون العموم الإنجليزي

ويؤكد سوق أبوظبي العالمي على أن الشركات العاملة فيه تحظى بالعديد من المزايا، خصوصاً كون السوق يعد الولاية القضائية الوحيدة في المنطقة التي تطبق بشكل مباشر قانون العموم الإنجليزي، فيما يعد السوق أيضاً أحد أكبر وأسرع المناطق المالية نمواً في المنطقة، وذلك من ناحية الأرقام والنتائج ومن ناحية المساحة الجغرافية أيضاً. ولا بد من الإشارة إلى أن سوق أبوظبي العالمي يتيح الوصول إلى أسواق رأس المال والمواهب المتخصصة، بينما يقدم أيضاً ميزات ضريبية عدة وأطر عمل متطورة ويتيح أسلوب حياة مناسب، وذلك إلى جانب موقعه الاستراتيجي. هذا وستستفيد الشركات الجديدة التي ستتخذ من جزيرة الريم مقراً لها، من وجودها ضمن مجتمع الأعمال في سوق أبوظبي العالمي، والذي يضم 1,590 شركة و12,080 شخصاً من أفضل الكوادر العاملة المتخصصة، حيث ستتمكن الشركات من إرساء الشراكات وتعزيز علاقات التعاون والاستفادة من الفرص والإمكانات المتنوعة في مجالات الابتكار والأعمال، وبدورها، ستتمكن منظومة الأعمال المتكاملة لدى السوق الشركات من مواصلة مسيرة نجاحاتها بفضل الموارد والخبرات المتنوعة التي توفرها.

التراخيص الأخرى

في حال احتاجت أي من الشركات ذات الصلة للحصول على أي تصاريح أو تراخيص أخرى بما في ذلك التراخيص من الهيئات الاتحادية أو المحلية في أبوظبي، إلى جانب تراخيص [دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي](#)، وذلك وفقاً للقوانين المعمول بها، فعلى هذه الشركات التواصل مع الهيئات المختصة. تجدر الإشارة إلى أن التراخيص التجارية لا تحل محل أي من التراخيص الأخرى، ولا تزال المتطلبات سارية.